جامعة المنصورة- كلية الحقوق

بيع الوفاء في الفقه الإسلامي

بحث مقدم للتسجيل في درجة الماجستير

الباحث

محمد عبد الحلیم محمود یحیی

مشرف مشارك

د/ محمد علي جمال الدين

أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

إشراف

أ.د/ الهادي السعيد عرفة

أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

بيع الوفاء والأحكام المترتبة عليه

الفصل الأول: - تعريف بيع الوفاء.

□ المبحث الأول: بيع الوفاء لغة واصطلاحاً.

□ المبحث الثاني: ألفاظ بيع الوفاء ومصطلحات الفقهاء

الفصل الثاني: حكم بيع الوفاء

□ المبحث الأول: الأدلة الواردة في المسألة

الآيات، الأحاديث، آثار الصحابة، الإجماعات

□ المبحث الثاني: أقوال العلماء في حكم بيع الوفاء.

أقوال التابعين، أصحاب المذاهب، أقوال المتأخرين، والمعاصرين.

□ المبحث الثالث: التكييف الفقهي لبيع الوفاء.

□ المبحث الرابع: تحرير الخلاف والرأي الراجح.

الفصل الثالث: - خصائص عقد الوفاء.

□ المبحث الأول: الصيغ التي ينعقد بها.

□ المبحث الثاني: مسألة الوفاء بالوعد.

□ المبحث الثالث: علاقه بيع الوفاء بالرهن.

□ المبحث الرابع: الآثار المترتبة علي بيع الوفاء .

الباب الثاني

الصور الجديدة لبيع الوفاء

الفصل الأول: صور عقد الوفاء

- المبحث الأول: إجارة العين لمن باعها.
- المبحث الثاني: بيع الاستغلال.

الفصل الثاني: - تمويل الأفراد.

- المبحث الأول: - تمويل الشركات.
- المبحث الثاني: - التمويل العقاري.

الفصل الثالث: - التطبيقات المعاصرة لبيع الوفاء

- المبحث الأول: الإجارة المنتهية بالتملك .
- المبحث الثاني: الشركات المتناقصة .
- المبحث الثالث: الشراء بالهامش.
- المبحث الرابع: اتفاقية إعادة الشراء.

بيع الوفاء في الفقه الإسلامي الفصل الأول

تعريف بيع الوفاء وصوره

وبيع الوفاء لم يكن معروفاً عند المتقدمين، وإنما هو من العقود التي ظهرت، وجري العمل بها بعد استقرار المذاهب، وبداية ظهوره كانت في بخارى، وبلخ حيث ظهرت الحاجة إليه. فبيع الوفاء يدخل في النوازل وهو من العقود المستحدثة.

المبحث الأول

تعريف بيع الوفاء

فبيع الوفاء مركب من كلمة بيع، وكلمة وفاء، وكل واحدة لها معني في اللغة، ومعنى في الاصطلاح، وهما علي النحو التالي:

المطلب الأول

البيع لغة واصطلاحاً

فأما البيع في اللغة: بمعني الأخذ، والإعطاء فتعطي شيئاً وتأخذ آخر في مقابله، وقد أخذ من الباع؛ لأن المتبايعين كل منهما يمد باعه -يده- للآخر

للأخذ والإعطاء^(١).

والبيعُ: مقابل الشراء، ويكون بمعنى الشراء، فيكون من الأضداد^(٢).

وقد ورد في الحديث في حسن المعاملة في البيع والشراء.

«نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه»^(٣) فالنهي هنا علي البائع، وليس علي المشتري^(٤).

وأما البيع في الاصطلاح:

(١) التوضيح لابن الملقن (١٣ / ١٤) المحقق: دار الفلاح: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٢) الأضداد لابن الأنباري (ص: ٧٢)، المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ)

المحقق: محمد أبو الفضل، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١

(٣) متفق عليه البخاري "كتاب النكاح" باب لا يخطب على خطبة أخيه، الناشر: دار طوق النجاة دمشق الطبعة: الأولى، برقم (١٩/٧)، مسلم "كتاب النكاح" باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه برقم (٣٤٣٨)، الناشر: دار المنهاج - طوق النجاة.

(٤) مختار الصحاح ص: (٤٣) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

«لسان العرب» (١ / ٤٠١) ابن منظور دار المعارف: القاهرة عدد الأجزاء: ٦، تاج العروس (٢٠ / ٣٦٥)، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ) دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى / ١٤١٤ هـ.

المعجم الوسيط (١ / ٧٩) مجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر: دار الدعوة، «تهذيب اللغة» للأزهري (٣ / ١٥١)، محمد الأزهرى الهروي ٣٧٠ هـ، دار التراث بيروت الطبعة: الأولى.

يعرفون البيع بمعنى المبادلة أي: مبادلة المال بالمال؛ وذلك على وجه التراضي بين البائع والمشتري، وزاد بعضهم فقال: عن طريق الاكتساب فهو إيجاب وقبول مع وجود رابط بينهما، وهذا تعريف الحنفية للبيع^(٥).

المطلب الثاني

الوفاء لغة واصطلاحاً

الوفاء خلق طيب جليل؛ شرع لإصلاح المجتمع والفرد، وله أثر بليغ في العلاقات بين الناس وروابط اجتماعية واقتصادية إيجاباً أو سلباً وفي الغالب يترتب عليه التزامات مالية.

أولاً: الوفاء لغة: ضد الخيانة والغدر.

فيقال: وفى بعهد، أي: حافظ عليه والتزم به، أوفى أي: أشرف علي الشيء، وفياً أي: تم وكثر، أوفاه أي: أعطاه حقه وافياً^(٦).

وهو بمعنى المحافظة علي الوعود، والتزام المواساة بين الناس.

ثانياً: بيع الوفاء اصطلاحاً

عند الأحناف.

هو البيع الذي يتعهد بموجبه المشتري بأن يرد المبيع إلى البائع متى رد إليه الثمن^(٧).

(٥) البناية شرح الهداية للعيني (٣ / ٨)، فتح القدير (٨ / ٨٠).

(٦) مختار الصحاح ص: (٣٤٣)، لسان العرب ط المعارف (٦ / ٤٨٨٤)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦ / ٢٥٢٦).

(٧) «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٥ / ٢٧٦) ابن عابدين، محمد أمين الدمشقي

وجاء في مجلة الأحكام: بيع الوفاء هو بيع المال بشرط؛ أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع^(٨).

المطلب الثالث

تعريفه عند الفقهاء

أولاً: تعريفه عند المالكية:

فالمشهور في كتب المالكية في تعريف البيع: عقد معاوضة يخرج منه المنافع؛ كالإجارة والكراء، وأيضاً الصرف والسلم، ولا متعة لذة؛ فأخرج منه بذلك أيضاً النكاح فما سوي ذلك من المعاملات فهو بيع^(٩).

وأما عند الشافعية:

فالبيع شرعاً: عقد من عقود المعاوضة علي مال يترتب عليها الملك للعين المبيعة، أو المنفعة، وذلك علي التأييد-أي: الدوام- فقوله: الملك للعين المبيعة، أخرج ما لا يفيد الملك، كالرهن والعارية، وقوله: أو المنفعة، وذلك علي التأييد فهو لا يدخل الإجارة؛ ويدخل القرض، فيعتبر عقد معاوضة مالية

الحنفي ١٢٥٢هـ)، دار الفكر- بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ عدد الأجزاء: ٦.

(٨) «مجلة الأحكام العدلية» م (١١٨) المؤلف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية

الناشر: نور محمد، آرام باغ، كراتشي عدد الأجزاء: ١.

(٩) شرح حدود ابن عرفة (١: ٢٣٢)، المؤلف: محمد بن قاسم الأنصاري، المالكي (المتوفى:

٨٩٤هـ)

الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ، عدد الأجزاء: ١.

يفيد التأييد، ومع ذلك لا يدخل في البيع^(١٠).

وعند الحنابلة:

بمعني المبادلة أيضاً ولو في الذمة بمعاطاة أو قولاً . والمال عندهم عين مباحة للانتفاع سواء للاحتياج أو للإباحة أو متعلق بالمبادلة، أو بالمنفعة المباحة^(١١):

وأمثلة ذلك: كمال حاضر بعين؛ كالكتاب مقابل الدينار، وبدين كالكتاب مقابل الدينار في ذمتي، ومقابل منفعة، كالكتاب علي أن في ملكك. ومال وصف في الذمة مقابل عين؛ كالكتاب في ذمتي بدينار، والكتاب في ذمتي بكتاب في ذمتك، والكتاب في ذمتي علي أن أمر في دارك، ومنفعة بعين كمنفعة بدينار، ممر في الدار بمنفعة في ذمتي، والعكس فتناول بذلك تسع صور.

قال المناوي^(١٢): ومن أحسن ما عرف به البيع وقوع الملك علي العين أو

(١٠) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، وحواشي الشرواني والعبادي (٤/ ٢١٥) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة: بدون طبعة عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.

(١١) حاشية الروض المربع لابن قاسم (٤/ ٣٢٦) المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، الناشر: (بدون ناشر)، الطبعة: الأولى - ١٣٩٧ هـ، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء

(١٢) عبد الله بن أحمد المناوي الشافعي مؤقت مصري. له كتب، منها " الدررة اليتيمة " الأعمار السنوية على نظم الكواكب البهية " بعد ١٠٦٠ هـ - بعد ١٦٥٠ م).

المنفعة المباحة على أن يكون التملك علي وجه التأييد مقابل عوض مالي^(١٣).
وهذا تعريف جامع مانع.

المبحث الثاني

مشروعية البيع وأركانه

فالبيع مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

المطلب الأول: من القرآن:

يقول الله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]
وقال تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل
الله﴾ [الجمعة: ١٠].
وقوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾ [البقرة:
١٩٨].

فالآيات الكريمة فيها دلالة واضحة علي مشروعية البيع، والحث علي
طلب الرزق من خلاله.

المطلب الثاني من السنة

فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه

(١٣) الإنصاف في الراجح من الخلاف (٤-٢٦٠) المؤلف: علاء الدين أبو الحسن المرادوي
الدمشقي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ، عدد
الأجزاء: ١٢.

وسلم: " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، - أو قال: حتى يتفرقا - فإن صدقا
وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما " (١٤).
وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
«لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره، فيبيعها، فيكف
الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» (١٥).

المطلب الثالث الإجماع

نقل ابن قدامة^(١٦)، وغيره من العلماء: جواز البيع في الجملة، وذلك
بإجماع المسلمين^(١٧).
والحكمة تدعو إليه؛ لأن الإنسان في احتياج لما في يد غيره، وكذلك
الآخر لا يعطيه إلا بمقابل فكل منهم في احتياج للآخر^(١٨).

(١٤) متفق عليه البخاري (٥٨ / ٣) باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، ومسلم (٦ / ١٠) باب
الصدق والبيان في البيع.
(١٥) البخاري (١٢٣ / ٢) باب الاستعفاف عن المسألة.
(١٦) محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الصالح، الحنبلي (شمس الدين، أبو عبد الله) مقرئ،
فقيه، أصولي، نحوي، محدث، صاحب المغني وغيره، وتوفي بدمشق في ١٠ جمادى الأولى.
(١٧) المغني لابن قدامة (٦ / ٦) بتصرف.
(١٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥ / ١٣٣)، المؤلف: علاء الدين الكاساني الحنفي (المتوفى:
٥٨٧هـ)

الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٧.

المبحث الثالث

أركان البيع

أركان البيع ثلاثة:

- ١ - العاقد: وهو البائع والمشتري.
 - ٢ - المعقود عليه: وهو السلعة والثمن.
 - ٣ - الصيغة: وهي الإيجاب والقبول، وقد يكون بالقول، أو يكون بالفعل حسب العرف.
- ويكون البيع بصيغة الماضي، فيقول: بعته، ويقول الآخر: اشتريت، فيقول أحدهما: أبيع منك، ويقول المشتري: قبلت.
- ينعقد بصيغة الاستقبال، وهي صيغة الأمر بأن يقول المشتري للبائع: بع عبدك هذا مني بكذا، ولا ينعقد بالاستفهام اتفاقاً؛ كقوله: أتبيع مني هذا الشيء؟.

ومن صور بيع الوفاء:

- ١ - أن يبيعه السلعة بألف على أنه متى رد عليه السعر رد المشتري العين.
- وقال جلال الدين^(١٩) في حواشي الهداية: وصورته قول البائع للمشتري: أبيع لك هذه العين بألف، على أنك متى أتيت لك بثمنها؛ ترد العين إلي وقال:

(١٩) جلال بن أحمد الرومي القاهري، جلال الدين التبراني: فقيه حنفي، قدم القاهرة وأخذ الفقه عن الإتقاني له (شرح المنار) في أصول الفقه، (العناية بشأن الهداية) توفي بالقاهرة ٧٩٣ هـ - ١٣٩١ م).

- وهذا البيع موجود متعامل به في المصر، ويطلق عليه بيع الأمانة^(٢٠).
- ٢- وعرفه الزيلعي^(٢١) بقوله: هو قول البائع للمشتري: بعتك هذا السلعة أو العين بدين لك عليّ أني عندما آتيك بالدين؛ ترد علي السلعة^(٢٢).
- ٣- أن يقول: بعث بيتي علي أن ترده عليّ متى جئت بالثمن.
- ٤- ويأتي قاضي خان^(٢٣) وبعده ابن نجيم^(٢٤) بقولهما: بعتك هذا العين بألف عليّ أني عندما أدفع لك الثمن تعيد العين إليّ.
- مثال علي ذلك: بعث منك هذه الأرض بمائة؛ علي أن تبقي في ملكك، وحينما أجيئك أنا، أو ورثتي، أو من يرثهم بالثمن؛ تعود الأرض في ملكنا.

(٢٠) «تبيين الحقائق وحاشية الشلبي» (١٨٤/٥).

(٢١) عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. (٠٠٠ - ٧٤٣ هـ) قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ، وتوفي فيها. له " تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق و " تركة الكلام علي أحاديث الأحكام الأعلام للزركلي (٤/ ٢١٠).

(٢٢) «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١٨٣/٥)؛ العناية شرح الهداية (٢٣٦/٩).

(٢٣) حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود، فخر الدين، المعروف بقاضي خان (٠٠٠ - ٥٩٢ هـ) فقيه حنفي، من كبارهم. له (الفتاوى - ط) ثلاثة أجزاء، و(الأمالي - خ) الأعلام للزركلي (٢/ ٢٢٤).

(٢٤) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم: فقيه حنفي، مصري. (٠٠٠ - ٩٧٠ هـ = ١٥٦٣ م) له (الأشبه والنظائر - ط) في أصول الفقه و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق - ط) الأعلام للزركلي (٣/ ٦٤)

المبحث الثالث

مسميات بيع الوفاء ومواطن ذكره

المطلب الأول مسميات بيع الوفاء

هذا وقد أطلق الفقهاء على بيع الوفاء مسميات كثيرة مترادفة تعطي مضمونا واحداً ولا مشاحة في الاصطلاح منها:

العقود المسماة: فهي التي وضع الشرع لها اسما معيناً لها، وبين أحكامها، كالبيع والإجارة والهبة، والكفالة والوكالة والرهن، والصلح، والقرض والزواج والوصية ونحوها.

وأما العقود الغير مسماة: فهي التي لم يتم وضع اسم خاص لها في الشرع، وليست لها أحكاماً خاصة بها، وإنما استجدت تبعاً لحاجة الناس. وهي لا تكاد تنحصر، فقد نشأت بحسب حاجات الناس، وتطورها وتشابك مصالحهم، مثل: عقد التأمين، والاستصناع، وبيع الاستحجار، وبيع الوفاء، وأنواع أخرى.

بيع الوفاء: هو البيع المشروط برد السلعة إذا رد البائع الثمن، وكان يقال: هو بيع، وأحياناً رهن؛ حتى استقر علي مسماه الحالي^(٢٥).

(٢٥) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٣٠٩٥/٤) المؤلف: وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي بجامعة دمشق - كلية الشريعة الناشر: دار الفكر الطبعة: الرابعة عدد الأجزاء: ١٠.

فهو بيع الوفاء: كما عند الأحناف.

قال ابن عابدين: ويسمى بيع الوفاء: أن فيه وعداً بالوفاء من المشتري برد السلعة إذا رد له سعرها^(٢٦).

وهذا عند الأحناف، وكثير من الفقهاء المعاصرين، وأطلق هذا الاسم؛ لأن هذا العقد يتضمن وعداً بالوفاء من المشتري إلى البائع برد السلعة إذا رد له سعرها

وقد تعددت الأقوال في معني بيع الوفاء تبعاً للبلاد والعصور عند فقهاء المذهب الحنفي.

بيع المعاملة: لأن المعاملة ربح الدين، ولأن المشتري يأخذ العين بالثمن لينتفع به بمقابلة الدين^(٢٧).

ويسميه أهل مصر بيع الأمانة، ووجه التسمية اعتباره أمانة عند المشتري؛ كأنه رهن عنده أي: كالأمانة^(٢٨). وله أسماء عدة عند أصحاب المذاهب فالمالكية يطلقون عليه

(٢٦) «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٢٧٦/٥).

(٢٧) ينظر المرجع السابق.

(٢٨) فتح باب العناية بشرح النقاية (١٤٢/٤) المؤلف: ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) بدون طبعة؛ أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١١/٢) زكريا بن محمد الأنصاري، (المتوفى: ٩٢٦هـ) عدد الأجزاء: ٤. الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ؛ تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٢٤٩/٤) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة: بدون طبعة عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.

بيع الثنيا ^(٢٩): لأن العقد يحتوي على شرط استثناء في عوده المبيع إلى البائع الأصلي اذا رد ثمنه للمشتري".

وبيع الثنيا: هو بمصر يسمى بيع المعاد، لان المبيع يعود إلى البائع عندما يأتي بالثمن للمشتري.

بيع العهدة فالشافية يطلقون هذا المسمى

فقال صاحب قلائد الخرائد ^(٣٠): يطلقون علي هذا النوع من البيوع بحضرموت وغيرها اسم بيع العهدة: وهي أن يتفق البائع والمشتري أن البائع متى رد الثمن يرد المبيع له بمثل الثمن الأول في العقد ويفسخ البيع، رضي المشتري أو لا، وكذا إن تراضيا أنه إن اتفقا علي فك البعض؛ فلا بأس ويسمونه الرهن المعاد ^(٣١).

ويسميه الحنابلة بيع الأمانة:

(٢٩) الثنيا: والمراد الاستثناء في البيع و الثنيا المبطله للبيع قوله بعتك هذه الصبره إلا بعضها وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول (شرح النووي على صحيح مسلم) (١٩٥/١٠).

وعن جابر بن عبد الله، قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة، والمزابنة، والمعاومة، والمخابرة، وعن الثنيا، ورخص في العرايا. صحيح مسلم (١٨/٦).

(٣٠) عبد الله بن محمد بن حكيم بن سهل، من آل باقشير: فقيه. من أهل حضرموت. (٠٠٠ - ٩٥٨ هـ = ١٥٥١ - ١٥٥١ م) له " قلائد الخرائد و فرائد الفوائد " و " القول الموجز المبين " الأعلام للزركلي (٤/١٢٨).

(٣١) «القاموس الفقهي (١/٢٨٤) الدكتور سعدي أبو حبيب الناشر: دار الفكر. دمشق الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ.

قال البهوتي^(٣٢): بيع الأمانة مضمونه اتفاق كلا من البائع والمشتري إذا جاء البائع بالثمن؛ رد إليه المشتري ملكه الذي كان ينتفع به، أي: بالملك المبيع بالإجارة والإقامة ونحو ذلك^(٣٣).

ويسمونه بالشام (بيع الطاعة)؛ لأن الدائن يوجه الأمر للمدين ببيع أرضه مثلاً بالدين؛ فينقاد له ويستجيب للأمر^(٣٤).

و(بيع الجائز) وربما سمي بذلك؛ لأن بعض من صححه من العلماء لحاجه الناس إليه للتخلص من شبهة الربا التي هي إباحة المشتري أكل ريع - ثمار - هذا المبيع^(٣٥).

وبناءً على ذلك يدخل بيع الوفاء في جملة العقود الغير مسماة: وهي التي لم ينص الشارع الحكيم على تسميتها؛ فأبيحت لحاجة الناس وظهرت بعد استقرار المذاهب الفقهية، كعقود التأمين، والايجار الذي ينتهي بالتملك،

(٣٢) منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي: (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ = ١٥٩١ - ١٦٤١ م) شيخ الحنابلة بمصر في عصره. له كتب، منها (الروض المربع شرح زاد المستنقع المختصر من المقنع - ط) فقه، و(كشف القناع عن متن الإقناع للحجاوي - ط) أربعة أجزاء، فقه، الأعلام للزركلي (٧/٣٠٧).

(٣٣) «كشف القناع عن متن القناع» (٤/٣٠٢٩) المؤلف: منصور بن البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ٦.

(٣٤) «الدر المختار» (٥/٢٧٦).

(٣٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٥/١٨٤) المؤلف: فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١ هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.

والسفتحة، وعقد الاستصناع، والتورق، وعقود الدعاية، وغيرها من العقود الجديدة ومسائل النوازل.

المطلب الثاني مواضع ذكر بيع الوفاء في كتب الفقهاء

فقد ذكره بعض العلماء ضمن البيوع الفاسدة، وذكره غيرهم من العلماء ضمن البيوع المنهي عنها مثل الحطاب الرعيني فقال: ومن الشروط المناقضة للبيع بيع الثنيا، فيعتبر من البيوع الفاسدة^(٣٦) وممن قال به من متأخري الأحناف البزازي وقاضي خان^(٣٧)

ومن ناحية شرط إعادة المبيع برد المبيع من المشتري إلى البائع بإرادة المشتري فتكون في صورة الرهن في هذا العقد وبهذا قال كثير من فقهاء الحنفية خاصة المتأخرين بأن بيع الوفاء رهن.

فقال الزيلعي في التبيين: لما كان هذا البيع به شرط وهو رد المبيع عند رد الثمن فكان بمثابة رهن فكان رد المبيع عند سداد الدين أشبه الرهن^(٣٨).

٤- وذكره ابن نجيم الحنفي وغيره في خيار الشرط حيث قال: واعلم أن بالقاهرة نوع من البيوع يسمى بيع الأمانة، ويطلق عليه أيضاً الرهن المعاد

(٣٦) «مواهب الجليل»: (٣٧٣/٤)، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن، المعروف بالحطاب (المتوفى: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦.

(٣٧) «البزازية بهامش الهندية»: (٤٠٥/٤٠)، وقاضي خان: (١٥٨/٢).

(٣٨) «تبيين الحقائق» (١٨٣/٥).

سمي بذلك في كتاب الملتقط، ويطلق عليه الفقهاء اسم بيع الوفاء، ويذكرونه في موضع من ثلاثة، فمنهم من ذكره في البيع الفاسد كالبنزاري. ومنهم من ذكره عند الكلام على خيار النقد كقاضي خان. ومنهم من ذكره في الإكراه كالزليعي. وذكره هنا أنسب؛ لأنه من أفراد مسألة خيار النقد^(١).

المبحث الرابع: حكم بيع الوفاء

اختلف الفقهاء في حكم بيع الوفاء اختلافاً كثيراً حتى فيما بين فقهاء المذهب الواحد. ويعود السبب في هذا الاختلاف الي طبيعة هذا العقد فهو في ظاهره بيع ومن ناحيه أخرى هو قرض مضمون برهن. فمن الفقهاء من اعتبره بيعاً فاسداً؛ لاقتراانه بشرط مفسد للعقد. ومنهم من اعتبره بيعاً صحيحاً، وأبطل الشرط وحده، واعتبره لغواً. وبالجملة: ذهب المتقدمون من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والمتقدمون من الشافعية، وجماعة من المتأخرين^(٤) والحنابلة في المشهور عندهم الي أن

-
- (١) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (٦/٧، ٨)، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين الطوري الحنفي (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٨.
- (٢) «تبيين الحقائق» (١٨٣/٥) - شرح كنز الدقائق، وحاشية الشَّليبي (١٨٣/٥).
- (٣) «مواهب الجليل» (٣٧٣/٤).
- (٤) «الجموع للنووي» (٣٦٨/٩)، المجموع شرح المهذب أبو زكريا محيي الدين يحيى بن

بيع الوفاء فاسد وباطل^(١).

وهذا مع العلم أن الحنفية يفرقون بين الباطل والفساد خلافا لمذهب جمهور الفقهاء فانهم لا يفرقون بينهما^(٢).

والتجاه الآخر يرى أن بيع الوفاء جائز ومفيد لبعض أحكامه، وذهب الي هذا الرأي المتأخرين من الحنفية، وهو المذهب عندهم، وبعض متأخري الشافعية، وقول عند الحنابلة.

اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع على ثلاثة أقوال:

- أ - قال الأكثرون بتحريم هذا البيع، وحكموا عليه بالبطلان.
- ب - وذهب المتأخرون من الحنفية ومن وافقهم إلى صحة وجواز بيع الوفاء، واختلفوا في توصيفه على قولين:
 - ١- رهن معاد برد الدين.
 - ٢- بيع مقترن بالإقالة.
- ج - وذهب بعض الفقهاء إلى صحة البيع وفساد الشرط.

شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار الفكر، نهاية المحتاج للرملي (٤٣٣/٣).
(١) «الانصاف للمرداوي» (٣٥٣/٤)، «كشاف القناع» (١٤٩/٣)، المؤلف: علاء الدين المرادوي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ، عدد الأجزاء: ١٢.

(٢) وأما الفساد فمرادف للباطل عندنا، وهو عند أبي حنيفة قسم ثالث مغاير للصحيح والباطل، وهو ما كان مشروعاً بأصله ممنوعاً بوصفه، كبيع مال الربا بجنسه متفاضلاً ونحوه الأحكام للآمدي (١/١٣١).

وسنوضح بالتفصيل آراء العلماء اصحاب المذاهب، وأدلتهم مع مناقشتها والرد عليها.

المطلب الأول: اقوال أصحاب المذاهب

القول الاول: انه بيع محرم باطل.

وبهذا قال جمهور الفقهاء، وهم المتقدمون من الحنفية، والشافعية، والمذهب عند المالكية، والحنابلة.

فعند الأحناف من جعل هذا البيع، كبيع المكره، وينسب هذا الاتجاه إلى فقهاء بخارى، كما قال الزيلعي، كالإمام ظهير الدين، وحسام الدين، والصدر السعيد تاج الإسلام؛ ووجهه أن يقول البائع للمشتري بعتك هذا العقار بالدين الذي على لك بشرط متى وفيت الدين رجع المبيع الي؛ فجعلوه فاسدا لوجود شرط الفسخ، فاصبح كبيع المكره؛ لوجود الفساد في البيع، ولعدم الرضا بين البائع والمشتري، فكان حكمه كبيع المكره^(١).

وفي حاشية الفصولين: نقلنا عن جواهر الفتاوى هو أن يقول: بعت منك المبيع علي أن تبيعه مني متى جئت بالثمن. فهذا البيع باطل، وهو رهن، وحكمه حكم الرهن، وهو الصحيح.

وفي جواهر الفتاوى: هو قول البائع بعت منك على أن ترده علي إذا جئتك بالثمن، فهذا البيع باطل، وهو من قبيل الرهن.

واختلف أيضاً فقهاء المالكية في حكم بيع الوفاء على قولين:

(١)«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي» (١٨٣/٥)

القول الأول: إنه بيع باطل.

والقول الثاني: إنه رهن باطل.

قال ابن رشد في البداية: وأما من قال له البائع متى جئتك بالثمن رددت علي المبيع؛ فإنه لا يجوز عند مالك؛ لأنه يكون مترددا بين البيع والسلف؛ إن جاء بالثمن كان سلفاً، وإن لم يجرى كان بيعاً^(١).

وفي البيان والتحصيل لابن رشد قال: سئل الامام مالك عن رجل باع أصل حائطه من آخر أنه إن جاءه بالثمن عاد اليه حائطه^(٢)؟
قال الامام مالك: "أصل هذا البيع لم يكن جائزاً ولا حسناً".

و في المدونة: قال سحنون قلت أي لابن القاسم: لو أن أحدهم اشترى جارية بشرط متى جاء بالثمن عادت إليه الجارية، أيجوز هذا عند مالك؟ قال: لا، قلت: لِمَا ذاك؟ قال: لأن البيع بهذا الوصف كأنه بيع وسلف. وقيل فيه: إن هذا البيع إنما هو قرض جر منفعة. قال ذلك سحنون في المدونة، وبه قال أيضاً ابن الماجشون وغيره.

وحمل فقهاء المذهب عدم صحة هذا العقد لسببين؛

(١) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد (١٦١/٢) المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (ج/ص) (٣٣٥ /٧) المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٢٠

السبب الأول: لاشتمال بيع الوفاء علي شرط ينافي مقتضي العقد، فلا يتم معه الغاية من البيع وهي كون العقد باتا.

والسبب الثاني: بسبب خلل في المبيع من ناحية الثمنية، وكذا الشرط بالا يبيع، ولا يهب، ولا يتصرف في المبيع، وأيضاً فهذا العقد تردد بين البيع والسلف؛ فإن أمضاه صار بيعاً، وإن رد إليه المبيع كان بمثابة السلف.

وجاء في المدونة : أن بهذا البيع شروط منافية لصحة العقد فقال: ومن الشروط التي تناقض صحة العقد بيع الثنيا، وهو من البيوع الفاسدة .

وفي المدونة : "في كتاب بيوع الآجال": ومن ابتاع عينا على أن البائع عندما يرد الثمن فالسلعة له فهو غير جائز؛ لأنه بيع وسلف، وأما إذا أسقط شرط الثنيا هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز؟

على قولين: الأول: أن البيع فاسد، والشرط فاسد، وهو المشهور.

والقول الثاني: أن البيع صحيح جائز؛ إذا أسقط شرط الثنيا، وهو قول مالك^(١).

وروى مالك في الموطأ، وعبد الرزاق في مصنفه: أن عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب الثقفية، واشترطت عليه: أنك إن بعته، فهي لي بالثمن الذي تبيعها به، فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب

(١) المدونة لسحنون (٥٣٢/١١)، وفي المدونة (١٣٣/٩) قال: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ مَتَى مَا جَاءَ بِالثَّمَنِ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْجَارِيَةِ أَيْجُوزُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: لِمَ؟

قَالَ: لِأَنَّ هَذَا يَصِيرُ كَأَنَّهُ بَيْعٌ وَسَلْفٌ. وانظر «مواهب الجليل» في شرح مختصر خليل (٢٤٢/٦).

فقال عمر: "لا تقربها وفيها شرط لأحد"^(١).

قال أبو مصعب: قال مالك: في هذا الحديث، وقول عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد يريد؛ لا تشتري.

وهذا ما يطلق عليه الفقهاء: بيع الثنيا فالثنيا: هي رد المبيع إذا قام البائع برد الثمن، وهو نفس الثمن الذي دفعه البائع أولاً، وهو غير جائز عندهم. وقال بن وهب أيضاً عن مالك فيمن ابتاع جارية على أنه لا يبيعها ولا يهبها فباعها المشتري؛ فإنه ينقض البيع وترد إلى صاحبها^(٢).

واستدلوا أيضاً بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة، والمزابنة، والمعاومة، والمخابرة، قال أحدهما: بيع السنين هي المعاومة، وعن الثنيا"^(٣)، ورخص في العرايا

(١) الأثر اسناده صحيح رواه مالك في الموطأ (١-٣٨)، عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٤٢٩١)، البيهقي في الكبرى (١١-٢٣٩).

(٢) «المدونة لسحنون» (١٠ / ٣١٩) جمع سحنون بن سعيد، عن بن القاسم، عن مالك ١٦٠ - ٢٤٠ هـ، الناشر: دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: ١٦.

(٣) قال النووي رحمه الله: قوله (نهى عن الثنيا) هي استثناء والمراد الاستثناء في البيع كما في رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح نهى عن الثنيا إلا أن تعلم والثنيا المبطل للبيع قوله بعثك هذه الصبرة إلا بعضها وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول فلو قال بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة أو هذه الشجرة إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها أو بعثك بألف إلا درهما وما أشبه ذلك من الثنيا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها أما إذا باع ثمرة نخلات فاستثنى من ثمرها عشرة أصع مثلاً للبايع فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع وقال مالك وجماعة من علماء

(١) رواه مسلم في صحيحه.

وهو باطل أيضاً عند المتقدمين من الشافعية.

فقد تباينت أقوال فقهاء المذهب الشافعي في حكم بيع الوفاء، فالمتقدمين منهم من قال بفساده؛ إذا كان شرط الرد - أي رد المبيع - في صلب العقد، وكان الشرط مقترناً بالإيجاب والقبول، أو كان في مجلس العقد، أو كان الشرط في زمان الخيار.

فيمكن أن نقول: أن الحاصل عندهم أن العقد إذا اشتمل علي شرط مناقض لمقتضى العقد يكون باطلاً إلا أن يكون الشرط تقدم علي العقد (٢).

قال النووي رحمه الله: إن باع له شيئاً، واشترط عليه عدم البيع، أو الانتفاع أو الجارة، وإن كانت جاريه ألا يطأها ولا يسافر بالمبيع، ولا يسلمه إليه، أو يشترط عليه أن يبيعه غيره، أو أن يشتري منه أو أن يقرضه أو أن يؤجره أو ما أشبه ذلك فالبيع فاسد في جميع هذه الصور، وأمثالها؛ لأن هذه الشروط تناقض مقتضى البيع (٣).

وفي حاشية الدسوقي:

وبيع الثنيا الذي يعرف في مصر باسم البيع المعاد الذي يشترط فيه البائع؛

المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة (شرح مسلم للنووي (١٠ / ١٩٥)).

(١) حديث صحيح أخرجه مسلم باب جامع ما جاء في المزارعة برقم (٣٩١٢)، أبو داود باب في المخابرة برقم (٣٤٠٤)، النسائي باب النهي عن بيع الثنيا حتي تعلم برقم (٦٤٠٥)، أحمد برقم (١٤٣٨٥).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٤ / ٢٩٦).

(٣) المجموع للنووي (٩ / ٣٦٨).

أنه متى أتى للمشتري بالثمن رد المشتري المبيع له، فإن اشترط ذلك حين العقد، أو اتفقا عليه قبله؛ فإن البيع يصير فاسداً.

أما الحنابلة

فبيع الوفاء عندهم من قبيل الربا فهو قرص جر منفعة:

ففي الفتاوى لابن تيمية : قال أما بيع الأمانة وهو اتفاقهما-البائع والمشتري_ على أن البائع إذا رد الثمن أعاد عليه المبيع، وعلي أن ينتفع به المشتري سواء بالإجارة أو السكن وغير ذلك: هو بيع باطل لا يصح باتفاق العلماء؛ إن كان شرط رد المبيع مقترنا بالعقد، وإذا حصل تنازع في الشرط الذي تقدم على العقد: فالصحيح أن العقد باطل بكل حال لانهما إنما قصدا الربا بإعطاء دراهم مؤجلة، ومنفعة هذه الدراهم هي الربح^(١).

المطلب الثاني

أولاً: أدلة القائلين بطلان بيع الوفاء:

الدليل الأول: عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، قال: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثُّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا"^(٢).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠ / ٣٦).

(٢) حديث صحيح أخرجه مسلم باب جامع ما جاء في المزارعة برقم (٣٩١٢)، أبو داود باب في المخابرة برقم (٣٤٠٤)، النسائي باب النهي عن بيع الثنيا حتي تعلم برقم (٦٤٠٥)، أحمد برقم (١٤٣٨٥) من حديث جابر، أما لفظه "وعن الثنيا" فالأكثر عن جابر بدونها كما عند البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عطاء بن ابي رباح ومن تابعه عن جابر، ورواها ايوب عن ابو الزبير و وسعيد بن ميناء والأكثر عن علي إثباتها وكما عند مسلم، ابو داود، الترمذي

ويعضد ذلك أنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ - «نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ» (١).

وجه الاستدلال أن النهي عن الثنيا الذي ورد في الحديث وهي استثناء

والنسائي وغيرهم فهي صحيحة أي قوله وعن الثنيا والله اعلم.

(١) رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر نهى عن بيع الثنيا، وزاد الترمذي والنسائي وابن حبان في صحيحه إلا أن تعلم وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه، من حديث يونس بن عبيد، عن عطاء، عن جابر. وأما سفيان بن حسين فهو ثقة في غير الزهري "علل ابن أبي حاتم (ت الغمير) (ص: ٦) العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ١٩٣) قال: سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، عن عطاء، وقال: لا أعرف ليونس بن عبيد سماعا من عطاء بن أبي رباح.

قوله والثنيا، إلا أن تعلم قال بن الملتن: هذا الحديث صحيح رواه مسلم في «صحيحه» من حديث جابر بلفظ: «نهى عن بيع الثنيا».

قال بن الملتن: ورواه الترمذي والنسائي بزيادة حسنة، وهي: «إلا أن تعلم» البدر المنير (٦/ ٤٥٨) والسلف له معنيين الاول: بمعنى القرض كما في الحديث والثاني: السلم وهو تعجيل الثمن وتأجيل السلعة تاج العروس (٢٣/ ٤٥٤)، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٥١٥).

قال مالك: وتفسير هذا أن يقول الرجل للرجل: آخذ سلعتك بكذا وكذا، على أن تسلفني كذا وكذا، فإن عقدا بيعهما على هذا، فهو بيع غير جائز (الموطأ) رواية أبي مصعب (٣/ ٨٩) قال ابو عمر: "أجمع العلماء على أن من باع يبع على شرط سلف فيبعه فاسد مردود" التمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ٣٨٥).

قوله ربح مالم يضمن: "مثل أن يشتري متاعا ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطل وربه لا يجوز" نيل الأوطار للشوكاني (٥/ ٢٤٢)

شيئاً من المبيع مجهول لما يترتب عليه غرر، وفي هذا البيع اشترط البائع علي المشتري رد المبيع اذا رد اليه الثمن فلم يتفق البائع والمشتري علي وقت الرد وتسمي جهالة المدة وهذا ممنوع بنص الحديث

الدليل الثاني: مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ"^(١)

يستدل من الحديث علي المنع من الجمع بين البيع والسلف في عقد واحد والجمع بين السلف والبيع يدخل تحت لبيعتين في بيعه وهو منهي عنه أيضاً

ولكن قد ينازع في هذا الاستدلال بان الثمن يكون في مقابل المبيع اما السلف فهو بخلاف المبيع ومتميز عنه وبناء علي لا فلا يكون داخلاً في مسألة البيع والسلف وبذا السبب أيضاً لا يدخل تحت مسمي البيعتين في بيعة.

الدليل الثالث: عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: «نَهَى عَنِ بَيْعِ وَشَرْطٍ»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٣ / ٧٦٩ ط عزت عبيد دعاس)، والترمذي (٣ / ٥٣٥ ط الحلبي)، والحاكم (٢ / ١٧ ط المعارف العثمانية) وصححه.

(٢) الأوسط للطبراني (٤ / ٣٣٥)، مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم (١ / ١٦٠) "وقد أنكره أحمد، ولا نعرفه مروياً في مسند" المغني لابن قدامة (٤ / ١٧٠)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٥ / ١٦) وقال بن حجر "في إسناده مقال" فتح الباري (٥ / ٣١٥)

ويستدل من هذا الحديث علي عدم جواز الجمع بين بيع وشرط، وأن النهي يقتضي الفساد وعليه يبطل البيع .

ويرد عليهم: بأن هذا الحديث قد ضعفه أهل العلم.

وعلي فرض صحته فلا يكون علي إطلاقه فالشروط منها ما هو صحيح ومنها ما هو فاسد والله أعلم

الدليل الرابع: أن في بيع الوفاء شرط رد السلعة متى ما رد البائع الثمن، وهو شرط ينافي مقتضى العقد، والشرط المنافي لمقتضى العقد باطل.

أن الشروط المناقضة لمقتضى البيع كرد المبيع الي البائع إذا رد الثمن للمشتري ومعلوم أن البيع إذا تم بشرطه يصير باتا ويترتب عليه الملكية بكافة صورها ولا يلزم بشيء تجاه البائع.

فإن قيل: أنه تم باتفاق الطرفين وتم التراضي وفيه مصلحة لكالا الطرفين

قلنا: بان كثيرا من المعاملات المحرمة تتم باتفاق الطرفين وبها مصلحة من وجهة نظر الطرفين فالشرط الذ يخالف الشرع يكون باطلا والمصلحة المتوهمة.

وهذا ضد مقصود العقد الذي يقتضي الملك وحرية التصرف، والشرع يبين أن هذه المعاملة تؤول للربا للانتفاع بالعين مقابل القرض، وعدم معرفه وقت رد البيع، والجهالة من الغرر، وقد نهى الشارع عنه.

ففي الفتاوى لابن تيمية :

قال وبيع الأمانة وهو اتفاقهما-البائع والمشتري أن البائع إذا رد الثمن رد عليه المبيع علي أن ينتفع به الاخر سواء بالإجارة أو السكن وخلاف ذلك: هو

بيع فاسد لا يصح باتفاق العلماء لان شرط رد المبيع داخل العقد. وإذا حصل تنازع في هذا الشرط الذي قبل العقد فالصحيح: أن العقد فاسد بكل حال لانهما إنما أرادا الربا بإعطاء دراهم مؤجلة مقابل منفعة هي الربح^(١).

القول الثاني

ان بيع الوفاء رهن صحيح:

وهو قول المتأخرين من الأحناف بأن بيع الوفاء رهن صحيح وله أحكام الرهن.

وجاء في فتاوي النسفي: بيع الوفاء المعروف لدي أهل بخاري احتياليًا للربا رهن في الحقيقة، وتترتب علي هذا البيع أحكام الرهن، وهي أنه في ملك البائع، ولا ينتفع المشتري إلا بإذن البائع، والمشتري يضمن ما أتلف من شجره، أو أكل منه، وإذا هلك المبيع عنده فهو ضامن له، وهو أمانة عنده فيضمن بالتعدي والتفريط، وللبائع استرداده متى أراد عند قضاء الدين. وذكر أيضاً عن بيع الوفاء: أنه في عرف الناس يعتبر رهنًا فيقول البائع رهننت ملكي عند فلان أو يقول ارتهنت من فلان كذا فكان في عرفهم رهنًا وليس بيعًا .

فالمتعاقدين وإن كان البيع عندهما تحت مسمى بيع الوفاء لكنهما قصدا عرفًا بيع الوفاء لان هذا يقتضض والآخر يستوثق لدينه فكان بمنزلة الرهن .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠ / ٣٦) المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد، عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

قال ابن عابدين في حاشيته: وبه قال صاحب الفصولين (البيع المتعارف عليه عند أهل زماننا واسمه بيع الوفاء، هو في الحقيقة رهن لا يملكه المشتري، وليس له ينتفع به إلا بإذن صاحب الملك، وضامن لما أكل من ثمره أو أتلف من شجره. وللبائع أن يأخذه ويسترده إذا أدي دينه. فلا فرق عندنا بينه وبين الرهن في شيء من أحكامه) .

وفي حاشية الفصولين: عن جواهر الفتاوى: بيع الوفاء باطل وهو رهن ويسري عليه حكم الرهن وهو الصحيح^(٢)

يقول الزيلعي: (من الفقهاء من قال بانه رهن منهم الإمام أبو شجاع و القاضي الحسن الماتريدي لأنه اشترط علي المشتري الرد عندما يأتيه بالدين فكان بمعنى الرهن لأنه الرهن يؤخذ ويرجع عند قضاء الدين. والقاعدة أن العبرة في العقود للمقاصد دون المباني والألفاظ حتى كانت الكفالة بشرط البراءة حوالة وبالعكس والاستصناع عند اعتماد الأجل سلماً. فكذاك بيع الوفاء يعتبر رهنا ويأخذ كل أحكام الرهن^(٣)).

أدلة القائلين بأن بيع الوفاء "هو رهن"

أولاً: قد استدل الفقهاء بقاعدة "العبرة بصيغ العقود أو معانيها".

يقول السيوطي^(٤): وهذه القاعدة محل خلاف هل العبرة في العقود

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٥/ ٢٧٦)

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٥/ ١٨٣).

(٤) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (٢/ ١١٥٣)، الجلال السيوطي، النحو، اللغوي، المفسر: عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي، ولد: سنة (٨٤٩ هـ) تسع

بالصيغ أم بالمعاني.

ومن أمثلة ذلك: بائع باع السلعة قبل قبضها فهذا البيع لا يجوز فلو باعه إياه بمثل الثمن الذي اشترى به السلعة، فلو اعتبرنا اللفظ كان بيعا فاسدا، ومن ناحية المعاني تكون إقالة؛ لا كتمال عناصر الإقالة فيه.

وفي الأشباه والنظائر لابن نجيم: الاعتبار في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني^(٥)

وفي درر الحكام: الاعتبار في العقود للمقاصد والمعاني وليس للألفاظ والمباني^(٦).

ولذا قال بعض الفقهاء: بأن بيع الوفاء وإن كان بصيغة البيع ولكنه في الحقيقية رهن ويأخذ جميع أحكام الرهن .

وفي مذهب مالك: جاء في منح الجليل. من باع عقارا واشترط علي المشتري أن لا يبيعه لاحد ولا يهبه حتي يعطيه الثمن؛ فهو رهن، إذا اتفقا علي أجل للثمن^(٧).

وبناء علي ما تقدم هل يمكن تصحيح العقد الفاسد واعتمادا علي هذه القاعدة الجليلة باعتبار القول بأن العبرة في العقود بالمقاصد والنيات؟

وأربعين وثمانمائة.

(٥) الأشباه والنظائر لابن الملتن ت الأزهرى (١ / ٣٢).

(٦) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١ / ٢١).

(٧) منح الجليل شرح مختصر خليل (٥ / ٥٢).

وسوف نوضح إن شاء الله في مبحث مستقل مسألة تصحيح العقود والآثار المترتبة علي ذلك.

ثانيا: بيع الوفاء ما هو إلا رهن مقابل الدين، والرهن يجوز الانتفاع به بإذن مالكة؛ علي اعتبار أن المالك أذن في ذلك.

ويرد عليهم: بأن بيع الوفاء يختلف عن الرهن؛ فكل منهما صيغة مستقلة، وله أحكامه بخلاف الآخر؛ فغاية الرهن الاستيثاق فقط، أما بيع الوفاء فيراد منه حفظ الدين، وانتفاع الدائن بالعين، وهولا يصح؛ لأن شرط الانتفاع بالرهن يصير قرضا جر منفعة، ولا ينتفع بالرهن؛ إلا إذا أذن الراهن أو كان المرهون محلوبا أو مركوبا، ويكون الإنتفاع علي قدر النفقة متحريرا العدل في ذلك والله اعلم.

القول الثالث:

أنه بيع صحيح.

وبه قال بعض المتأخرين من الأحناف، وبعض المتأخرين من فقهاء الشافعية،

فعند الأحناف ففي البحر الرائق: والصحيح أن العقد بينهما أي المتعاقدين إن كان بلفظ البيع فانه لا يكون رهنا، وإن ذكرنا شرط الفسخ بالبيع فهو فاسد، وإن لم يذكرنا الشرط في البيع بشرط الوفاء، أو قالوا بالبيع الجائز وهذا البيع غير لازم فكذلك، وإن ذكرناه من غير شرط، ثم جاء الشرط على المواعدة

جاز البيع، و الوفاء بالوعد لازم. كذا ذكر في فتاوى قاضي خان^(١) وذكر الزيلعي: أن الفتوى أنه بيع جائز يفيد بعض أحكامه من حيث الانتفاع به و لا يملك المشتري بيعه للغير و اختاره قاضي خان ثم قال الصحيح أنه لو تلفظا بالبيع فانه لا يكون رهنا ولو شرطا الفسخ في العقد أو قال البيع بشرط الوفاء أو قال بالبيع وعندهما هذا غير اللازم فالبيع فاسد وإن تلفظ كل منهما بالبيع بلا شرط ثم كان الشرط على وجه المواعدة فالبيع جائز ويلزم الوفاء بالوعد.

وقد يلزم الوعد لان الناس بحاجة اليه فرارا من الربا كما ذكر عن اهل بلخ لاحتياجهم الي الدين والإجارة ولا تصح في الكرم وبخاري كانوا بحاجة الإجارة مدة طويلة ولا يصح ذلك في الأشجار فدفعهم إلى بيعها بالوفاء والقاعدة تقول "ما ضاق أمر إلا اتسع حكمه"^(٢).

(وسئل) بن حجر الهيتمي^(٣) عن بيع العدة الذي يسمونه بيع الناس، وهو وهو أن يقول البائع أبيع لك هذه الأرض بمبلغ كذا فيقول المشتري قبلت - بيعا صحيحا- ولا يذكر غير هذا، ومرادهم أنه يكون كالمرهون علي أن يستغل الأرض هل يكون رهنا، ويطلب بالأجرة، أم بيعا ولا يستردها من

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ط العلمية (٦ / ١١).

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٥ / ٢١٨).

(٣) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس)، فقيه ولد في محلة ابي ابي الهيثم اقليم الغربية بمصر في رجب، وتوفي بمكة، من مؤلفاته الكثيرة: تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م.

المشتري إلا بعقد جديد؟

(فأجاب) بقوله: بيع الناس المشهور، وهو أن يتفقا على بيع بدون القيمة الحقيقية، وعلى أن البائع إذا جاء بالثمن رد المشتري المبيع، وأخذ ثمنه، ويعقدان على ذلك دون أن يشترطا ذلك في العقد. فحكمه: بيع صحيح به جميع أحكام البيع الصحيح، والله تعالى أعلم.

- وقال صاحب بغية المسترشدين: بيع العهدة صحيح جائز، وثبتت به الحجة شرعاً وعرفاً على قول القائلين به، ولم أر من صرح بكراهته، وقد جرى عليه العمل في غالب جهات المسلمين منذ زمن قديم، وحكمت بمقتضاه الحكماء، وأقره من يقول به من علماء الإسلام، مع أنه ليس من مذهب الشافعي، وإنما اختاره من اختاره ولفقه من مذاهب، للضرورة الماسة إليه، ومع ذلك فالاختلاف في صحته من أصله وفي التفريع عليه، لا يخفى على من له إلمام بالفقه^(١).

أدلة القول الثاني:

الأول: أن الناس بحاجة لهذا البيع والحاجة تنزل منزلة الضرورة الخاصة مثل الاستصناع فقد جوز لحاجة الناس اليه.
ويرد عليهم: بأن النهي عن هذا البيع؛ لأنه عبارة قرض جر نفعاً؛ لذا فهو ربا، والاستصناع نهي عنه للغرر وهو هنا مما يتجاوز عنه، وبين الربا والغرر

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/ ٢٦١)، عدد الأجزاء: ٤٥ جزء، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت.

مفاوز؛ فالحاجة العامة ليس لها منزلة الضرورة في تجويز الربا، وتنزل في إباحة الغرر لكن بشروط، فالربا لا تجوزه الضرورة والله أعلم .

ثالثا: تعامل الناس بهذا البيع وقرار الحكام، وبعض العلماء له، وحاجه الناس اليه.

ويرد عليهم: بأن القواعد لا ينبغي أن تترك لأجل التعامل، والناس احتياجهم وتعاملهم لا يبيح المحظور، وبيع الوفاء لم يجوزه جل العلماء ولم يبيحوه لأجل العادة، فالعادة محكمة؛ لكن اذا وافقت الشرع ولم تخالفه .

الترجيح:

قد تقدم من خلال البحث أن الجمهور علي عدم جواز بيع الوفاء فالمتقدمين من الحنفية علي منعه لشبه الغرر وهو ما يترتب علي شرط رد المبيع وسئل مالك عن صور تشبه بيع الوفاء، فأفتي بعدم جوازها، والمتقدمين من الشافعية قالوا: أن العقد اشتمل علي شرط مناقض لمقتضي العقد فهو باطل، أما الحنابلة، فبيح الوفاء عندهم من قبيل الربا فهو قرض جر منفعة فالراجح والله أعلم أن بيع الوفاء بهذا الوصف الذي تقدم لا يجوز.

وأما من قال بأنه رهن فهو قول معتبر ومفتي به عند المتأخرين من الحنفية ولكن يشوبه مسألة الانتفاع بالمبيع والجمهور علي عدم جواز الانتفاع بالرهن. ومن قال بأن الشرط يمكن أن يكون خارج العقد ويكون علي سبيل المواعدة عند من قال أن المواعدة لازمة فله وجه في تصحيحه والله أعلم.

وكلا القولان محل بحث إن شاء الله

المصادر والمراجع

١-أسنى المطالب في شرح روض الطالب(١١/٢) زكريا بن محمد الأنصاري، (المتوفى):

٩٢٦هـ)عدد الأجزاء: ٤، الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ؛

٢-البيان والتحصيل لابن رشد (ج/ص) (٣٣٥ /٧) المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٢٠

٣-التوضيح لابن الملقن (١٤ / ١٣) المحقق: دار الفلاح: دار النوادر، دمشق - سوريا

٤-«الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٢٧٦/٥) ابن عابدين، محمد أمين الدمشقي الحنفي(١٢٥٢هـ)دار الفكر-بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - عدد الأجزاء: ٦

٥-الأضداد لابن الأنباري (ص: ٧٢) المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل، الناشر: المكتبة

العصرية، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ١

٦- الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٤/ ٣٠٩٥) المؤلف: وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي بجامعة دمشق - كلية الشريعة الناشر: دار الفكر الطبعة: الرابعة عدد الأجزاء: ١

٧- «القاموس الفقهي» (١/ ٢٨٤) الدكتور سعدي أبو حبيب الناشر: دار الفكر. دمشق الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ

٨- «المدونة لسحنون» (١٠/ ٣١٩) جمع سحنون بن سعيد، عن بن القاسم، عن مالك

| ١٦٠ - ٢٤٠ هـ، الناشر: دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: ١٦

٩- «المجموع للنووي» (٩/ ٣٦٨) المجموع شرح المهذب أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) الناشر: دار الفكر، نهاية المحتاج للرملي (٣/ ٤٣٣)

١٠- المعجم الوسيط (١/ ٧٩) مجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر: دار الدعوة، «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/ ١٥١) محمد الأزهرى الهروي ٣٧٠ هـ) دار التراث بيروت الطبعة: الأولى،

١١- الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/ ٢٦١)، عدد الأجزاء: ٤٥ جزء، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت

١٢- «الانصاف للمرداوي» (٤/ ٣٥٣)، «كشاف القناع» (٣/ ١٤٩)

المؤلف: علاء الدين المرادوي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ-)، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ، عدد الأجزاء:

١٣- «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد (١٦١/٢) المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ-)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م

١٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٣٣ / ٥) المؤلف: علاء الدين الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ-)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٧

١٥- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (١٨٤/٥) المؤلف: فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ-) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١هـ-) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣

١٦- تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٢٤٩/٤) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة: بدون طبعة عام النشر: ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م

١٧- تاج العروس (٣٦٥ / ٢٠)، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ-) دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى / ١٤١٤هـ

١٨- حاشية الروض المربع لابن قاسم (٣٢٦ / ٤) المؤلف: عبد الرحمن

بن محمد بن قاسم النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، الناشر: (بدون ناشر)،
الطبعة: الأولى - ١٣٩٧ هـ، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء

١٩- شرح حدود ابن عرفة (١: ٢٣٢)، المؤلف: محمد بن قاسم
الأنصاري، المالكي (المتوفى: ٨٩٤هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة:
الأولى، ١٣٥٠هـ، عدد الأجزاء: ١

٢٠- مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠ / ٣٦) المؤلف: تقي الدين أبو
العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد
الرحمن بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد، عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م
٢١- «مجلة الاحكام العدلية» م (١١٨) المؤلف: لجنة مكونة من عدة
علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، الناشر: نور محمد، آرام باغ، كراتشي
عدد الأجزاء: ١

٢٢- مختار الصحاح ص: (٤٣) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي
بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) المكتبة العصرية، بيروت الطبعة: الخامسة،
١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م،

٢٣- فتح باب العناية بشرح النقاية (٤/ ١٤٢) المؤلف: ملا علي القاري
(ت ١٠١٤هـ) بدون طبعة؛

٢٤- «مواهب الجليل»: (٤/ ٣٧٣). المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن، المعروف بالحطاب (المتوفى: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر،
الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦

٢٥: «لسان العرب» (١ / ٤٠١) ابن منظور دار المعارف: القاهرة عدد

الأجزاء: ٦

تراجم المؤلفين

١- أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه ولد في محلة ابي الهيثم، اقليم الغربية بمصر في رجب، وتوفي بمكة، من مؤلفاته الكثيرة: تحفة المحتاج لشرح المنهاج ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م)

٢- جلال بن أحمد الرومي القاهري، جلال الدين التباني: فقيه حنفي. قدم القاهرة وأخذ الفقه عن الإتقاني، له (شرح المنار) في أصول الفقه، (العناية بشأن الهداية) توفي بالقاهرة ٥٧٩٣ - ١٣٩١ م)

٣- عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. (٠٠٠ - ٧٤٣ هـ - قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ، وتوفي فيها. له " تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق و " تركة الكلام على أحاديث الأحكام للأعلام للزركلي (٢١٠ / ٤)

٤- زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم: فقيه حنفي، مصري. (٠٠٠ - ٩٧٠ هـ = ٠٠٠ - ١٥٦٣ م) له (الأشباه والنظائر - ط) في أصول الفقه و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق - ط) الأعلام للزركلي (٦٤ / ٣)

٥- عبد الله بن أحمد المناوي الشافعي مؤقت مصري. له كتب، منها "

الدرة اليتيمة " الأعمار السنية على نظم الكواكب البهية " بعد ١٠٦٠ هـ -
بعد ١٦٥٠ م)

٦- عبد الله بن محمد بن حكم بن سهل، من آل باقشير: فقيه. من أهل
حضر موت. (٠٠٠ - ٩٥٨ هـ = ٠٠٠ - ١٥٥١ م) له " قلائد الخرائد
وفرائد الفوائد " و " القول الموجز المبين " الأعلام للزركلي (١٢٨ / ٤)

٧- محمد بن احمد بن قدامة المقدسي، الصالحي، الحنبلي (شمس
الدين، أبو عبد الله) مقرئ، فقيه، اصولي، نحوي، محدث، صاحب المغني
وغيره وتوفي بدمشق في ١٠ جمادى الاولى،

٨- منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي
الحنبلي: (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ = ١٥٩١ - ١٦٤١ م) شيخ الحنابلة بمصر
في عصره. له كتب، منها (الروض المربع شرح زاد المستقنع المختصر من
المقنع - ط) فقه، و (كشاف القناع عن متن الإقناع للحجاوي - ط) أربعة
أجزاء، فقه، الأعلام للزركلي (٣٠٧ / ٧)

المحتويات

٤.....	الفصل الأول.....
٤.....	تعريف بيع الوفاء وصوره.....
٤.....	المبحث الاول: تعريف بيع الوفاء.....
٤.....	المطلب الاول: البيع لغة واصطلاحاً.....
٦.....	المطلب الثاني: الوفاء لغة واصطلاحاً:.....

- المطلب الثالث: تعريفه عند الفقهاء.....٧
- المبحث الثاني: مشروعية البيع وأركانه٩
- المطلب الاول: من القران٩
- المطلب الثاني: ومن السنة٩
- المطلب الثالث: الاجماع.....١٠
- المبحث الثالث: أركان البيع:١١
- المبحث الثالث: مسميات بيع الوفاء ومواطن ذكره١٣
- المطلب الأول: مسميات بيع الوفاء.....١٣
- المطلب الثاني: مواضع ذكر بيع الوفاء في كتب الفقهاء١٧
- المبحث الرابع: حكم بيع الوفاء.....١٨
- اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع على ثلاثة أقوال:١٩
- المطلب الأول: اقوال أصحاب المذاهب.....٢٠
- المطلب الثاني.....٢٥
- المطلب الثالث: ظهور بيع الوفاء وبداية التعامل به خطأ! الإشارة
- المرجعية غير معرفة.